مـــأســـاة البنـوك

من الصعب ان ننكر وجود بطالة بين الشباب، ومن الصعب ايضا انكار وجود خلل هيكلي في الاقتصاد ناتج عن التركيبة السكانية غير المتوازنة.

تسير حركة ما يسمى «بالتكويت» بوتيرة بطيئة، وخاصة في الاعمال الفنية والمناصب والقيادات العليا ذات المتطلبات العالية، وتشكو غالبيةالوزارات والكثير من الشركات والمشاريع الخاصة او المشتركة الملكية من خلل واضح في تركيبة الموظفين لصالح العنصر غير الكويتي.

مر على تاسيس البنوك التجارية الرئيسية الثلاثة ما متوسطه اربعون عاما لكل منها، عمل فيها ما يقارب الالف اوروبي او اميركي في مناصب عليا، ومرت فترة تزيد عن ربع قرن على تاسيس معهد الدراسات المصرفية وانفاق عشرات ملايين الدنانير على التدريب والدورات المتخصصة (تكلف كل من تخرج من المعهد منذ تاسيسه ما يعادل ٣٥ الف دينار).الا اننا نجد فقرا واضحا وندرة عجيبة في عدد القياديين المؤهلين لتولي منصب رئيس الجهاز التنفيذي لاي مصرف في الكويت، او هذا ما توحي به مؤشرات بنك الكويت المركزي.

ولو عدنا بالذاكرة الى ما قبل فترة لوجدنا، وخلال مدة زمنية معينة ان د. يوسف العوضي (كان) يدير بنك الخليج ومحمد اليحيى (كان) في المنصب الاول في التجاري وصالح الفلاح (كان) في منصب رئيس الجهاز التنفيذي في الشرق الاوسط و(كان) يوسف الحسيني في منصب مماثل في الاهلي و(كان) محمد توفيقي في برقان، و(كان) ثنيان الغانم في البحرين والكويت، و(كان) مسعود حيات في الاهلي ايضا ... الخ ولو نظرنا الى وضع المصارف المحلية حاليا لوجدنا ان (باستثناء بنك الكويت الوطني ذي الوضع المميز والخاص) جميع البنوك التجارية تدار من قبل مدراء تنفيذيين اجانب!!!.

ومن المؤسف ان يحدث هذا الامر بعد مرور ٤٥ عاما على تاسيس اول مصرف كويتي.

ان استمرار هذا الوضع يرقى الى درجة المأساة، ولا يبدو ان احدا من المعنيين بهذا الموضوع على استعداد للتحرك لوضع حد له.

نكتب مقالنا هذا وكلنا امل ان يقوم كل او احد ممن يهمهم هذا الموضوع، سواء في البنك المركزي او هيئة الاستثمار او وزارة المالية او الجهات المعنية الاخرى بالتعليق عليه وتوضيح الامر اثراء للنقاش!!

احمد الصراف